Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 391-405, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261041

Youth economic empowerment and its impact on poverty reduction: The entrepreneurship initiative as a model

Sumaya A. Majeed[1], Ahmed K. K. Al-Waeli[2*], Ali S. A. Al-Mousawi[3]
[1]Business Administration, Management and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq
[2]Najaf Health Department, Ministry of Health, Najaf, Iraq
[3]Business Administration, Management and Economics, University of Kut, Kut, Iraq
dr_sumayabas567@uomustansiriyah.edu.iq , ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq , ali.s.al-musawi@alkutcollege.edu.iq

Article information:
Published: 5–11– 2026

Corresponding author:
Ahmed K. K. Al-Waeli
ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to analyze the impact of youth economic empowerment on poverty reduction through entrepreneurship initiatives, considered a modern development mechanism that contributes to enhancing young people's economic capabilities and improving their living standards. The study adopted a descriptive-analytical approach, using a questionnaire as the primary data collection tool. The research population consisted of 80 young beneficiaries of entrepreneurship initiatives in Najaf, employing a comprehensive census method. The study examined the variable of youth economic empowerment through five dimensions: employment opportunities, skills and capacity development, access to economic resources, economic participation, and economic independence. The poverty reduction variable was measured across four dimensions: governance and accountability, institutional effectiveness, inclusivity and equity, and policy sustainability. Data were analyzed using SPSS software, employing descriptive statistical methods and regression analysis to test the impact hypothesis. The results showed a significant positive impact of youth economic empowerment on poverty reduction, with a regression coefficient of $\beta = 0.477$ and a coefficient of determination ($R^2 = 0.249$), indicating that economic empowerment contributes to reducing poverty levels among young people. The study recommended strengthening training and funding programs for entrepreneurial projects and developing policies that support entrepreneurship to contribute to more sustainable economic development.

Keywords: Youth economic empowerment, poverty reduction, entrepreneurship, sustainable development.

Conclusions:

1. The results showed that the level of youth economic empowerment was moderate, tending toward high. This indicates that tangible efforts have been made to support young people economically; however, these efforts have not yet reached a high level that would achieve the optimal developmental impact.
2. The results revealed that the dimension of **economic independence** ranked highest among the dimensions of economic empowerment, while the remaining dimensions—employment opportunities, skills development, access to resources, and economic participation—were at a moderate level. This highlights the need to strengthen integration among these dimensions to achieve a greater impact.

3. The results for the dependent variable showed that the dimensions of poverty reduction—governance, institutional effectiveness, inclusion and equity, and policy sustainability—were at a moderate level, tending toward low. This reflects the existence of institutional challenges that affect the effectiveness of poverty reduction efforts.

4. Regression analysis demonstrated a statistically significant positive effect of youth economic empowerment on poverty reduction, explaining **24.9% of the variation in the dependent variable**. This confirms that strengthening economic empowerment contributes effectively to poverty reduction, while other influential factors remain outside the scope of the model.

التمكين الاقتصادي للشباب وأثره في الحد من الفقر مبادرة ريادة الاعمال انموذجاً

سمية عباس مجيد[1]، احمد كامل خير الله الوائلي[2*]، علي سعد علوان الموسوي[3]
[1]ادارة الاعمال، الإدارة والاقتصاد، المستنصرية، بغداد، العراق
[2]دائرة صحة النجف، وزارة الصحة، النجف، العراق
[3]ادارة الاعمال، الإدارة والاقتصاد، الكوت الاهلية، الكوت، العراق
، ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq , ali.s.al-musawi@alkutcollege.edu.iq
dr_sumayabas567@uomustansiriyah.edu.iq

معلومات البحث:
• تاريخ النشر: 2026 –11–5

المؤلف المراسل:
احمد كامل خير الله الوائلي
ahmedk.alwaeli@student.uokufa.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر من خلال مبادرات ريادة الأعمال، بوصفها إحدى الآليات التنموية الحديثة التي تسهم في تعزيز قدرات الشباب الاقتصادية وتحسين مستويات معيشتهم. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات من مجتمع البحث المتمثل بالشباب المستفيدين من مبادرات ريادة الأعمال في النجف، والبالغ عددهم (80) مستفيداً، حيث تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل. تناولت الدراسة متغير التمكين الاقتصادي للشباب من خلال خمسة أبعاد هي: فرص العمل، وتنمية المهارات والقدرات، والوصول إلى الموارد الاقتصادية، والمشاركة الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، في حين تم قياس متغير الحد من الفقر عبر أربعة أبعاد هي: الحوكمة والمساءلة، والفعالية المؤسسية، والشمول والعدالة، واستدامة السياسات. جرى تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية وتحليل الانحدار لاختبار فرضية التأثير. أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي موجب للتمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر، إذ بلغ معامل الانحدار ($\beta = 0.477$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.249$)، مما يشير إلى إسهام التمكين الاقتصادي في تقليص مستويات الفقر لدى الشباب. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التدريب والتمويل للمشاريع الريادية وتطوير السياسات الداعمة لريادة الأعمال بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي للشباب، الحد من الفقر، ريادة الأعمال.

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة أفرزت تحديات تنموية عميقة، وفي مقدمتها تفاقم معدلات الفقر والبطالة، ولا سيما بين فئة الشباب التي تمثل الشريحة الأكبر في المجتمعات النامية. ويُعد التمكين الاقتصادي للشباب مدخلاً استراتيجياً لمعالجة هذه التحديات، إذ يهدف إلى تعزيز قدراتهم الإنتاجية، وتوسيع فرص مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، وتوفير بيئة داعمة تمكّنهم من الوصول إلى الموارد والتمويل والمعرفة اللازمة لإنشاء مشاريع مستدامة.

وقد برز مفهوم ريادة الأعمال بوصفه أحد أهم الآليات التطبيقية للتمكين الاقتصادي، لما يوفره من فرص لتوليد الدخل، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاعتماد على الذات. فالشباب الريادي يمتلك القدرة على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع منتجة تسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتقليل مستويات الفقر بصورة مباشرة وغير مباشرة. كما أن المبادرات الريادية تمثل أداة فعّالة لدمج الشباب في الدورة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة القائمة على الابتكار والاستدامة.

من هذا المنطلق، تتجلى أهمية دراسة أثر التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر من خلال مبادرات ريادة الأعمال بوصفها نموذجاً تطبيقياً، لاسيما في البيئات التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الوظائف التقليدية. فالعلاقة بين التمكين الاقتصادي وتقليص الفقر ليست علاقة آنية فحسب، بل هي علاقة تراكمية تقوم على بناء رأس مال بشري قادر على الإنتاج والمنافسة وتحقيق قيمة مضافة للمجتمع.

وعليه، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الذي يؤديه التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر عبر تبني مبادرات ريادة الأعمال، من خلال تحليل طبيعة هذه العلاقة وقياس مستوى تأثيرها، بما يسهم في تقديم إطار علمي يدعم صانعي القرار في تبني سياسات تنموية أكثر فاعلية واستدامة.

الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

مشكلة البحث:

تُعد فئة الشباب من أكثر الفئات تأثراً بالتحديات الاقتصادية، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة وضعف فرص العمل المنتجة، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على اتساع دائرة الفقر وتراجع مستويات الرفاه الاجتماعي. وعلى الرغم من تبني العديد من الدول مبادرات وبرامج لدعم الشباب وتمكينهم اقتصادياً، إلا أن النتائج المتحققة ما زالت دون المستوى المأمول، سواء من حيث استدامة المشاريع أو قدرتها الفعلية على تقليص معدلات الفقر.

وتبرز هنا إشكالية جوهرية تتمثل في عدم وضوح مدى فاعلية التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر، خصوصاً عند تطبيقه من خلال مبادرات ريادة الأعمال بوصفها أداة تنموية حديثة. فهل تسهم هذه المبادرات فعلياً في تعزيز القدرات الاقتصادية للشباب وتحقيق دخل مستدام؟ أم أن هناك معوقات تنظيمية أو تمويلية أو مهارية تحد من تأثيرها التنموي؟

وعليه، تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يسهم التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر من خلال مبادرات ريادة الأعمال؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1.ما مستوى توافر أبعاد التمكين الاقتصادي لدى الشباب؟

2.ما مستوى إسهام مبادرات ريادة الأعمال في تحسين الدخل وفرص العمل؟

3.ما طبيعة وحجم التأثير الذي يمارسه التمكين الاقتصادي في تقليص الفقر عبر المبادرات الريادية؟

1. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الأبعاد التنموية والاقتصادية التي يتناولها، إذ يُعد التمكين الاقتصادي للشباب من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، لاسيما في المجتمعات التي تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة وضعف فرص العمل المنتج. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة أثر التمكين الاقتصادي من خلال مبادرات ريادة الأعمال بوصفها آلية عملية لتحويل الطاقات الشبابية إلى قوة إنتاجية فاعلة.

❖ **الأهمية النظرية**

•ثراء الأدبيات الإدارية والتنموية من خلال الربط بين مفهومي التمكين الاقتصادي والحد من الفقر في إطار تطبيقي قائم على ريادة الأعمال.

•تقديم إطار مفاهيمي يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، ويسهم في تطوير نماذج بحثية مستقبلية في مجال الإدارة والتنمية.

•دعم التوجهات الأكاديمية الحديثة التي تعالج قضايا التنمية من منظور إداري استراتيجي.

❖ **الأهمية التطبيقية**

•توفير نتائج علمية يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في تصميم سياسات وبرامج أكثر فاعلية لتمكين الشباب اقتصادياً.

•مساعدة الجهات المعنية بدعم مبادرات ريادة الأعمال في تحديد الجوانب التي تعزز استدامة المشاريع الشبابية وتقليل مخاطر فشلها.

•الإسهام في توجيه الموارد نحو البرامج ذات الأثر الأكبر في تقليص الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

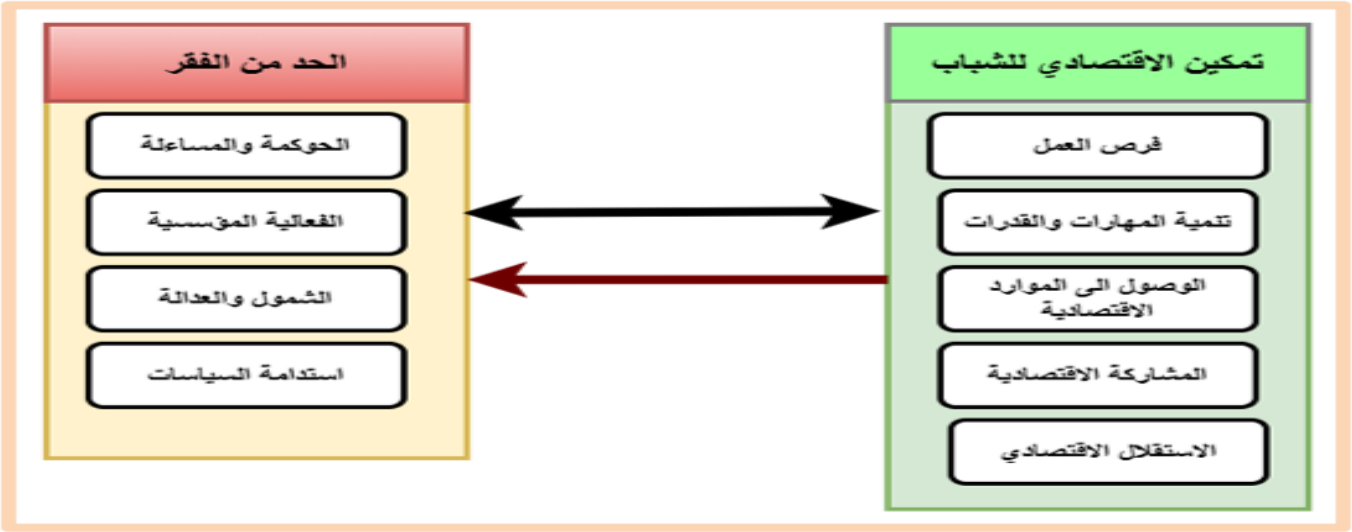
•تقديم توصيات عملية يمكن أن تعزز التكامل بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم المشاريع الريادية.

2. أهداف البحث:

1. تحليل مستوى التمكين الاقتصادي للشباب بأبعاده المختلفة.
2. تشخيص مستوى الحد من الفقر في ضوء الأبعاد المؤسسية المعتمدة.
3. اختبار أثر التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر عبر مبادرات ريادة الأعمال.
4. تقديم توصيات عملية لتعزيز دور التمكين الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفقر.

3. مخطط البحث

يُعدّ المخطط الفرضي للبحث إطاراً تصوّرياً يوضح طبيعة العلاقات المتوقعة بين متغيرات الدراسة، ويعكس الأساس النظري الذي تستند إليه في تفسير الظاهرة محل الاهتمام. فهو يمثل خريطة تحليلية تُترجم مشكلة البحث وأهدافه إلى علاقات سببية يمكن اختبارها ميدانياً، بما يسهم في بناء نموذج علمي منظم يربط بين المتغيرات المستقلة والتابعة بصورة منطقية قابلة للقياس والتحليل الإحصائي.



الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث
المصدر: من اعداد الباحث

4. الفرضيات:

استناداً إلى الإطار النظري للدراسة والمخطط الفرضي المعتمد، تُصاغ فرضية التأثير على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر من خلال مبادرات ريادة الأعمال

5. مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الشباب المستفيدين من مبادرات ريادة الأعمال في النجف، والبالغ عددهم (80) مستفيداً. ويشمل ذلك الشباب الذين حصلوا على دعم تمويلي أو تدريبي أو إرشادي في إطار برامج التمكين الاقتصادي الهادفة إلى إنشاء مشاريع صغيرة أو تطوير مشاريع قائمة.

6. أسلوب البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة المشكلة المدروسة، إذ يُستخدم هذا المنهج في وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات بصورة علمية دقيقة. وقد تم توظيفه في تشخيص مستوى التمكين الاقتصادي للشباب وأبعاده المختلفة، فضلاً عن تحليل مستوى الحد من الفقر وأبعاده المؤسسية. كما تم الاعتماد على الأسلوب الكمي في جمع البيانات وتحليلها، من خلال استخدام الاستبانة بوصفها أداة رئيسة، بهدف قياس آراء عينة البحث حول متغيرات الدراسة. وتم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، شملت الإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، الأهمية النسبية) والإحصاءات الاستدلالية، ولا سيما تحليل الانحدار الخطي لاختبار فرضية التأثير بين المتغيرات. ويهدف هذا الأسلوب إلى الوصول إلى نتائج دقيقة تسهم في تفسير العلاقة بين التمكين الاقتصادي للشباب والحد من الفقر، وتقديم مؤشرات علمية يمكن الاعتماد عليها في دعم القرارات التنموية.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي

1. عنوان الدراسة: تمكين المرأة اقتصادياً في العراق: رافعات لمنهج تمكيني واعد (دراسة طعمة والمهداوي (2022).

هدفت الدراسة إلى تحديد السياسات والتدابير والبرامج التي يمكن أن تسهم في تمكين المرأة العراقية اقتصادياً، وتشخيص أبرز التحديات التي تحدّ من مشاركتها في النشاط الاقتصادي، ولاسيما خلال المدة (2019–2021). واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تحليل واقع تمكين المرأة والسياسات الوطنية المرتبطة به. وتوصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي لا يقتصر على تزويد الأفراد بالموارد المالية، وإنما يتطلب منظومة متكاملة من البرامج والقوانين والسياسات والتدريب، بما يضمن الوصول إلى الموارد وفرص العمل والمعلومات وتعزيز الثقة والقدرة على تحسين المستوى الاقتصادي. كما بيّنت وجود تحديات تتمثل في ضعف المهارات الرقمية، ومحدودية الوصول إلى سوق العمل، وارتفاع البطالة، وبعض القيود الاجتماعية والثقافية.

2. عنوان الدراسة: مساهمة المنافسة في دعم مشاريع الشباب المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. دراسة وهاب وحسين وجثير (2025)

هدفت الدراسة إلى تحديد مساهمة المنافسة، بأبعادها المتمثلة في الكلفة والجودة والإبداع والمرونة، في مساعدة الشباب على إنشاء مشروعاتهم المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وضمان نجاحها واستمرارها. واعتمدت المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع

البيانات من عينة بلغت (376) شاباً من أصحاب المشروعات في منطقة الشورجة والسوق العربي في بغداد، وحُللت البيانات باستخدام برنامج SPSS V.23. وأظهرت النتائج أن مرتكزات المنافسة تُطبق بدرجة مرتفعة في المشروعات الشبابية، وأن لها تأثيراً معنوياً في تعزيز قدرة الشباب على إنشاء مشروعاتهم ونجاحها؛ إذ فسرت المنافسة نحو (34%) من التباين في قدرة الشباب على تنفيذ مشروعاتهم. كما أكدت النتائج أن هذه المشروعات تساعد الشباب على الحصول على فرص العمل وتوفير مصادر دخل تلبي احتياجاتهم.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالحد من الفقر

1. عنوان الدراسة: المصارف التجارية الخاصة وسبل الحد من مستوى الفقر: تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق. دراسة حسن وخليل (2023)

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المصارف التجارية الخاصة والتمويل المصرفي في الحد من الفقر في العراق، من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة القدرة الإنتاجية وتوفير فرص العمل. واعتمدت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي، مستندة إلى بيانات وتقارير البنك المركزي العراقي والمبادرات التمويلية الموجهة إلى المصارف الخاصة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نشاط المصارف التجارية الخاصة والحد من مستويات الفقر، إلا أن مساهمة المصارف العراقية ما تزال محدودة بسبب ضعف استثمار المخصصات المالية، وانخفاض الانتشار والكثافة المصرفية، وصعوبة وصول الفئات الفقيرة والريفية إلى الخدمات المالية. وأكدت أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يوفر فرص العمل ومصادر الدخل للفئات محدودة الدخل.

2. عنوان الدراسة: قياس وتحليل أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على الفقر: عينة من الدول النامية أنموذجاً للمدة (2005–2020). دراسة الخطاب (2024)

هدفت الدراسة إلى تحليل آليات تأثير الشمول المالي في الفقر، وبناء نموذج كمي لتحديد طبيعة ذلك التأثير واتجاهه وحجمه. واعتمدت الدراسة البيانات المزدوجة المتوازنة لعينة من عشر دول نامية، وبلغت البيانات المستخدمة (40) مشاهدة، وحُللت باستخدام نموذج الأثر الثابت. وأظهرت النتائج أن مؤشر عدد فروع المصارف التجارية لكل مئة ألف بالغ كان له أثر موجب في مؤشر الفقر، بينما كان لمؤشر أجهزة الصراف الآلي لكل مئة ألف بالغ أثر سلبي في مؤشر الفقر. وأكدت الدراسة أن الشمول المالي يمكن أن يسهم في تحسين المستوى المعيشي، وتطوير مصادر الدخل، وتوفير الموارد والفرص للفئات المهمشة، شريطة توجيه استراتيجياته نحو الفئات محدودة الدخل والمشروعات الصغيرة.

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: المتغير المستقل: التمكين الاقتصادي للشباب

مفهوم التمكين الاقتصادي للشباب

يشير التمكين الاقتصادي للشباب إلى تزويد الشباب بالمهارات والموارد والفرص التي تمكنهم من إنشاء مشاريع أو الحصول على عمل منتج بما يسهم في تحسين الدخل وتعزيز الاستقلال الاقتصادي (Glass et al., 2020, 2). وبحسب (Alzate et al., 2024,3) ان تمكين الاقتصادي للشباب بأنه عملية تطوير قدرات الشباب الريادية وتعزيز مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية بما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحقيق التنمية المحلية. واكد (Muhammad, 2024, p. 3) باعتبار تمكين الاقتصادي للشباب استراتيجية تنموية تعتمد على الاستثمار في التعليم وريادة الأعمال من أجل تحويل الشباب إلى قوة اقتصادية منتجة داخل المجتمع. وبحسب (Hadri, 2024,72) ان تمكين الشباب من استثمار التعليم والتدريب في تأسيس مشاريع جديدة تسهم في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وبحسب (Ayuub & Adam, 2026,4) ان تمكين الاقتصادي للشباب بأنه تعزيز قدرة الشباب على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق بما يحسن سبل العيش ويحد من الفقر.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للشباب بأنه عملية تنموية تهدف إلى تنمية قدرات الشباب الاقتصادية وتزويدهم بالمهارات والموارد والفرص التي تمكنهم من الحصول على عمل منتج أو إنشاء مشاريع ريادية، بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

ثانياً: أهمية تمكين الاقتصادي للشباب

تكتسب أهمية التمكين الاقتصادي للشباب مكانة كبيرة في الأدبيات الاقتصادية والتنموية، إذ يعد أحد الأدوات الرئيسة لمعالجة الفقر والبطالة وتعزيز التنمية المستدامة. فالشباب يمثلون شريحة واسعة من المجتمع، واستثمار قدراتهم الاقتصادية يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الاستقرار الاجتماعي. وقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة أن توفير المهارات والفرص الاقتصادية للشباب يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل وتعزيز المشاركة الاقتصادية (Glass et al., 2020, p. 3). ويمكن توضيح أهميته من خلال ما يأتي:

1.يؤدي تمكين الشباب اقتصادياً إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتوسيع قاعدة المشاركة في النشاط الاقتصادي داخل المجتمع. (Glass et al., 2020,4)

2.يسهم التمكين الاقتصادي في تمكين الشباب من الحصول على مصادر دخل مستقرة من خلال العمل أو إنشاء المشاريع الصغيرة، مما يساعد على تقليل مستويات الفقر وتحسين نوعية الحياة (Adeleke et al., 2023,7).

3.يساعد التدريب المهني وتنمية المهارات على زيادة فرص اندماج الشباب في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل البطالة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي (Alzate et al., 2024, p. 5).

4.يعد دعم المشاريع الريادية أحد أهم وسائل التمكين الاقتصادي، إذ يسهم في تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع اقتصادية منتجة توفر فرص عمل جديدة (Adeoti, 2024,1163).

5.يساعد الاستثمار في التعليم والتدريب على تطوير قدرات الشباب المعرفية والعملية، مما يزيد من إنتاجيتهم وقدرتهم على المساهمة في الاقتصاد الوطني (Doho et al., 2024,78).

ثالثاً: ابعاد تمكين الاقتصادي للشباب

تشير الأدبيات الحديثة في مجال التنمية إلى أن التمكين الاقتصادي للشباب يتكون من مجموعة أبعاد مترابطة تعكس قدرة الشباب على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمشاركة في النشاط الإنتاجي وتحقيق الاستقلال المالي. وقد حدد (حسين، 2024، 374-378) هذه الأبعاد على النحو الآتي:

1.بُعد فرص العمل: ويقصد به إتاحة فرص عمل مناسبة للشباب تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل وتحقيق دخل مستقر، الأمر الذي يسهم في تحسين مستوى معيشتهم والحد من الفقر والبطالة بينهم.

2. بُعد تنمية المهارات والقدرات: ويشير إلى تطوير المهارات المهنية والتعليمية والتقنية للشباب بما يعزز قدرتهم على المنافسة في سوق العمل أو إنشاء مشاريع ريادية خاصة بهم.

3.بُعد الوصول إلى الموارد الاقتصادية: ويتعلق بإمكانية حصول الشباب على الموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي مثل التمويل، والتدريب، والتكنولوجيا، والمعلومات، والتي تساعدهم على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

4.بُعد المشاركة الاقتصادية: ويقصد به مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والمبادرات التنموية داخل المجتمع بما يعزز دورهم في التنمية الاقتصادية.

5.بُعد الاستقلال الاقتصادي: ويعبر عن قدرة الشباب على تحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً وتحسين أوضاعهم المعيشية بصورة مستدامة دون الاعتماد الكامل على الآخرين.

المتغير التابع: الحد من الفقر

اولاً: مفهوم الحد من الفقر

الحد من الفقر هو تطوير السياسات التي تعزز خلق وظائف ذات أجور لائقة وبرامج تدريب مهني وشمول مالي للشباب استعداداً للدخول الفعّال في سوق العمل. (Chioda et al., 2022,2) وبحسب (Zbiri, 2023,795)ان الحد من الفقر العملية التي تتجاوز الجوانب الاقتصادية الضيقة لتشمل البُعد الاجتماعي والسياسي، بحيث لا يكون الفقر مرتبطاً فقط بالدخل، بل بحرمان من الخدمات الأساسية والفرص، وتُجيز ذلك من خلال سياسات شاملة تعمل على تقليص التفاوت وتحسين الأمن الاجتماعي. واكد (Ruja, Sumarmi & Idris, 2024,1) ان الحد من الفقر بأنه مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج التي تُنفّذ لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الفقيرة، خصوصاً من خلال زيادة الدخل وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وبناء قدرات الفئات الضعيفة، بهدف تحسين الرفاهية وتحقيق التمكين المستدام للأسر الفقيرة. وبحسب (Fonseca et al., 2024, 2). ان الحد من الفقر بانه تمكين الأفراد اقتصادياً بحيث يصبحون قادرين على توليد دخل مستدام وتحسين رفاهيتهم الذاتية، بما في ذلك دعم المشاريع الصغيرة، التدريب المالي، والشمول المالي.

ثانياً: الاستراتيجيات للحدّ من الفقر

تؤكد الأدبيات الحديثة في الاقتصاد التنموي أن الحدّ من الفقر يتطلب حزمة سياسات متكاملة تجمع بين النمو الاقتصادي، والتمكين، والحماية الاجتماعية. وفيما يلي أبرز الاستراتيجيات المعتمدة علمياً:

1.استراتيجية النمو الاقتصادي الشامل: يرى (Ravallion, 2021,216) أن تحقيق نمو اقتصادي شامل يُعد من أكثر الآليات فاعلية في خفض معدلات الفقر، بشرط أن ينعكس النمو على دخول الفئات الفقيرة من خلال خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية. فالنمو وحده لا يكفي، بل يجب أن يكون موجهاً لصالح الفقراء.

2.استراتيجية التمكين الاقتصادي والشمول المالي: تعتمد هذه الاستراتيجية على تسهيل الوصول إلى التمويل، ودعم المشاريع الصغيرة، وتعزيز ريادة الأعمال، مما يمكن الأفراد من توليد دخل مستدام والخروج من دائرة الفقر (Ravallion, 2021, p. 217).

3.استراتيجية خلق فرص العمل اللائق: تشير تقارير (World Bank, 2022, p. 35) إلى أن التوسع في فرص العمل المنتِج، خصوصاً للشباب والنساء، يسهم مباشرة في تقليل الفقر عبر تحسين الدخول والاستقرار الاقتصادي.

4. استراتيجية الحماية الاجتماعية: تتضمن برامج التحويلات النقدية، ودعم الغذاء، والتأمين الصحي، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتي تخفف من آثار الصدمات الاقتصادية على الفئات الهشة وتمنع انزلاقهم إلى الفقر المدقع (World Bank, 2022, p. 41).

5.استراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري: تؤكد (Alkire et al., 2020, 6) أن تحسين التعليم والرعاية الصحية يرفع قدرات الأفراد الإنتاجية ويقلل الفقر متعدد الأبعاد على المدى الطويل.

6.استراتيجية تقليل عدم المساواة: تشمل إصلاح السياسات الضريبية، وتحسين توزيع الموارد العامة، وضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات، بما يقلل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويعزز الاستقرار الاقتصادي (World Bank, 2022, p. 48).

ثالثاً: ابعاد الحد من الفقر

حسب تقرير (World Bank, 2017)، يتم الحد من الفقر بفاعلية عندما تعتمد المؤسسات على أبعاد إدارية محددة تضمن توزيع الموارد بشكل عادل وفعّال، وتحقيق استدامة البرامج التنموية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. الأبعاد الأربعة الرئيسية هي:

1.الحوكمة والمساءلة (Governance & Accountability): يشير هذا البعد إلى قدرة المؤسسات على إدارة الموارد العامة بشفافية وعدالة، وضمان خضوعها للمساءلة.

2.الفعالية المؤسسية (Institutional Effectiveness): يركز هذا البعد على قدرة الأجهزة الحكومية على التخطيط والتنفيذ والمتابعة بكفاءة.

3.الشمول والعدالة (Inclusion & Equity): يهتم بضمان وصول جميع الفئات، خاصة الهشة، إلى البرامج التنموية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية دون تمييز.

4.استدامة السياسات (Policy Sustainability): يركز على قدرة الدولة على وضع سياسات طويلة الأمد ومستقرة، لا تتأثر بالتغيرات السياسية المؤقتة.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

يتناول هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الإحصاء الوصفي لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة بهدف تشخيص مستوى توافر متغيرات البحث الرئيسة، والمتمثلة في التمكين الاقتصادي للشباب والحد من الفقر، فضلاً عن أبعادهما الفرعية في الكلية المبحوثة. ويعتمد التحليل على استخراج الأوساط الحسابية الموزونة، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف، والأهمية النسبية لكل فقرة وبُعد، بما يسهم في تحديد مستوى الاتفاق ودرجة تشتت الاستجابات، ومن ثم بيان مستوى توافر المتغيرات وأهميتها النسبية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة. وقد جرت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامجي IBM SPSS Statistics وMicrosoft Excel لضمان دقة النتائج وتنظيمها بصورة علمية تدعم تفسيرها ومناقشتها.

أولاً: معامل كرونباخ ألفا

الجدول (1) معامل كرونباخ ألفا

المتغير وأبعاده	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	مستوى الثبات
فرص العمل	5	0.908	مرتفع
تنمية المهارات والقدرات	5	0.897	مرتفع
الوصول إلى الموارد الاقتصادية	5	0.899	مرتفع
المشاركة الاقتصادية	5	0.904	مرتفع
الاستقلال الاقتصادي	5	0.916	مرتفع
التمكين الاقتصادي للشباب كلياً	25	0.98	مرتفع جداً
الحوكمة والمساءلة	5	0.882	مرتفع
الفعالية المؤسسية	5	0.891	مرتفع
الشمول والعدالة	5	0.894	مرتفع
استدامة السياسات	5	0.906	مرتفع
الحد من الفقر كلياً	20	0.971	مرتفع جداً
الاستبانة كلياً	45	0.979	مرتفع جداً

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

يتضح من الجدول (1) أن معاملات كرونباخ ألفا لأبعاد الاستبانة تراوحت بين (0.882–0.916)، وهي أعلى من الحد الأدنى المقبول البالغ (0.70). كما بلغت قيمة المعامل لمتغير التمكين الاقتصادي للشباب (0.980)، ولمتغير الحد من الفقر (0.971)، في حين بلغت قيمة الثبات للاستبانة كلياً (0.979). وتدل هذه النتائج على تمتع أداة البحث بمستوى مرتفع من الثبات والاتساق الداخلي، وصلاحيتها لإجراء التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات البحث.

ثانياً: الصدق البنائي

الجدول (2) الصدق البنائي

المتغير	البعد	معامل الارتباط	الدلالة	الحكم
التمكين الاقتصادي للشباب	فرص العمل	0.974	<0.001	دال
	تنمية المهارات والقدرات	0.962	<0.001	دال
	الوصول إلى الموارد الاقتصادية	0.977	<0.001	دال
	المشاركة الاقتصادية	0.961	<0.001	دال
	الاستقلال الاقتصادي	0.963	<0.001	دال
الحد من الفقر	الحوكمة والمساءلة	0.969	<0.001	دال
	الفعالية المؤسسية	0.96	<0.001	دال
	الشمول والعدالة	0.95	<0.001	دال
	استدامة السياسات	0.965	<0.001	دال

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

أظهرت النتائج أن معاملات ارتباط أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب بالدرجة الكلية للمتغير تراوحت بين (0.961–0.977)، في حين تراوحت معاملات ارتباط أبعاد الحد من الفقر بالدرجة الكلية لمتغيره بين (0.950–0.969). وكانت جميع الارتباطات موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.001)، مما يدل على وجود اتساق بنائي مرتفع بين الأبعاد والمتغيرات التي تنتمي إليها، ويؤكد تمتع الاستبانة بدرجة مرتفعة من الصدق البنائي.

ارتباط الفقرات بأبعادها

الجدول (3) ارتباط الفقرات بأبعادها

البعد	أدنى ارتباط فقرة ببُعدها	أعلى ارتباط	الدلالة
فرص العمل	0.711	0.828	<0.001
تنمية المهارات والقدرات	0.725	0.78	<0.001
الوصول إلى الموارد الاقتصادية	0.685	0.841	<0.001
المشاركة الاقتصادية	0.693	0.809	<0.001
الاستقلال الاقتصادي	0.748	0.826	<0.001
الحوكمة والمساءلة	0.63	0.813	<0.001
الفعالية المؤسسية	0.681	0.782	<0.001
الشمول والعدالة	0.693	0.788	<0.001
استدامة السياسات	0.727	0.8	<0.001

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

تجاوزت جميع معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة المصححة لبُعدها الحد المقبول (0.30)، إذ تراوحت إجمالاً بين (0.630–0.841)، وكانت جميعها دالة عند مستوى أقل من (0.001). وبذلك لم تظهر فقرة ضعيفة تستوجب الحذف.

اختبار KMO وبارتليت

الجدول (4) اختبار KMO وبارتليت

المقياس	KMO	كاي تربيع لبارتليت	درجات الحرية	الدلالة
التمكين الاقتصادي للشباب	0.945	1997.142	300	<0.001
الحد من الفقر	0.953	1389.071	190	<0.001
الاستبانة كلياً	0.881	3664.296	990	<0.001

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج المتغير المستقل التمكين الاقتصادي للشباب

وبناءً على ذلك، تتضمن هذه الفقرة عرضاً تحليلياً وصفياً لمتغير التمكين الاقتصادي للشباب، من خلال استعراض أبعاده الرئيسة وتحليل فقراته بصورة تفصيلية، بالاعتماد على قيم الوسط الحسابي الموزون، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، والأهمية النسبية لكل فقرة، بما يتيح تشخيص مستوى توافر هذا المتغير وتحديد درجة أهميته من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة، تمهيداً لمناقشة نتائجه في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

1.عرض وتحليل نتائج بُعد فرص العمل: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبُعد (3.35) وبأهمية نسبية (67.06%) ومعامل اختلاف (28.67%)، مما يدل على أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد العينة. ويعكس ذلك أن فرص العمل تسهم بصورة مقبولة في تحسين المستوى المعيشي وتحقيق قدر من الاستقرار المالي، إلا أن مستوى التأثير ما يزال دون المستوى المرتفع، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز سياسات سوق العمل وتوسيع فرص التوظيف بما يعزز الاستقلال المالي للشباب ويرفع من كفاءة المواءمة بين المؤهلات والوظائف المتاحة. ويتضح هذا من الجدول (5)

الجدول (5): وصف وتشخيص وتحليل لبعد فرص العمل

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
1. لدي إمكانية الوصول إلى فرص عمل تناسب مؤهلاتي وخبراتي.	3.33	0.919	27.64	66.50
2. توفر فرص العمل المتاحة يساعدني على تحقيق دخل مستقر.	3.39	0.915	27.01	67.76
3. أشعر أن فرص العمل المتاحة تقلل من اعتمادي على الآخرين ماليًا.	3.25	0.981	30.18	65.00

4. فرص العمل تساعدني في تحسين مستوى معيشي وحياتي اليومية.	3.41	0.984	28.83	68.26
5. أجد أن بيئة سوق العمل تشجع الشباب على الانخراط والمنافسة.	3.39	1.006	29.69	67.76
المجموع	3.35	0.96	28.67	67.06

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

2.عرض وتحليل نتائج بُعد تنمية المهارات والقدرات: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبُعد (3.39) وبأهمية نسبية (67.80%) ومعامل اختلاف (27.70%)، مما يدل على أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع. وتعكس النتائج وجود إدراك إيجابي معتدل لدور التدريب وتنمية المهارات في تعزيز التنافسية وتحسين الفرص الاقتصادية، إلا أن الحاجة ما تزال قائمة لتعزيز فاعلية البرامج التدريبية وتوجيهها بصورة أكبر نحو دعم الريادة الاقتصادية وتحقيق عوائد مستقبلية أعلى للأفراد. ويتضح هذا من خلال الجدول (6).

الجدول (6): وصف وتشخيص وتحليل لبعد تنمية المهارات والقدرات

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
6. لدي فرص كافية لتطوير مهاراتي المهنية والتعليمية.	3.425	0.985	28.76	68.50
7. التدريب والتأهيل المتاح يساعدني على المنافسة في سوق العمل.	3.487	0.922	26.44	69.74
8. تنمية المهارات تمكنني من إدارة مشاريع ريادية خاصة بي.	3.325	0.905	27.22	66.50
9. أشعر أن اكتساب المهارات الجديدة يزيد من فرص دخلي المستقبلي.	3.375	0.857	25.39	67.50
10.البرامج التدريبية المتاحة تدعم تطوير قدراتي الاقتصادية والإنتاجية.	3.337	1.024	30.69	66.74
المجموع	3.39	0.94	27.70	67.80

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

3.عرض وتحليل نتائج بُعد الوصول إلى الموارد الاقتصادية: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبُعد (3.36) وبأهمية نسبية (67.20%) ومعامل اختلاف (28.87%)، مما يدل على أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة. وتعكس النتائج أن الموارد الاقتصادية متوافرة بدرجة مقبولة، وتسهم في دعم الاستقلال المالي، إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز فرص الحصول على التمويل وتحسين آليات إتاحة الموارد الاقتصادية والتكنولوجية بما يدعم الأنشطة والمشروعات بصورة أكثر فاعلية. ويتضح هذا من خلال الجدول (7).

الجدول (7): وصف وتشخيص وتحليل لبعد الوصول إلى الموارد الاقتصادية

الفقرات	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**معامل الاختلاف %**	**الأهمية النسبية %**
11. أستطيع الحصول على التمويل اللازم لمشاريعي الاقتصادية.	3.3	0.954	28.91	66.00
12. الموارد مثل التكنولوجيا والمعلومات متاحة لدعمي في النشاط الاقتصادي.	3.388	1.078	31.82	67.76
13. يمكنني الاستفادة من برامج الدعم الاقتصادي والتدريب المتاحة.	3.362	0.912	27.13	67.24
14. الوصول إلى الموارد يعزز قدرتي على تحقيق الاستقلال المالي.	3.413	0.945	27.69	68.26
15. لدي القدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة لتحسين مشاريعي أو مشروعي الخاص.	3.337	0.961	28.80	66.74
المجموع	3.36	0.97	28.87	67.20

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

4.عرض وتحليل نتائج بُعد المشاركة الاقتصادية: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبُعد (3.38) وبأهمية نسبية (67.65%) ومعامل اختلاف (28.19%)، مما يشير إلى أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع. وتعكس النتائج وجود

مشاركة اقتصادية مقبولة لدى أفراد العينة، خصوصاً في جانب المساهمة في القرارات الاقتصادية، إلا أن أثر هذه المشاركة في تحقيق دخل مستدام ما يزال بحاجة إلى تعزيز من خلال توسيع فرص المبادرات التنموية وتحسين العوائد الاقتصادية للمشاركين. ويتضح هذا من خلال الجدول (8).

الجدول (8): وصف وتشخيص وتحليل لبعد المشاركة الاقتصادية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
16. أشارك في الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية داخل المجتمع.	3.438	0.892	25.95	68.76
17. لدي القدرة على المساهمة في القرارات الاقتصادية داخل المشاريع أو المؤسسات.	3.487	0.894	25.64	69.74
18. أشارك في المبادرات التنموية التي تؤثر على الاقتصاد المحلي.	3.337	0.948	28.41	66.74
19. مشاركتي في النشاط الاقتصادي تمنحني شعورًا بالمسؤولية تجاه التنمية.	3.4	1.007	29.62	68.00
20. أجد أن المشاركة الاقتصادية تزيد من فرصي لتحقيق دخل مستدام.	3.25	1.019	31.35	65.00
المجموع	3.38	0.95	28.19	67.65

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

5.عرض وتحليل نتائج بُعد الاستقلال الاقتصادي: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبُعد (3.45) وبأهمية نسبية (68.90%) ومعامل اختلاف (27.00%)، مما يشير إلى أن بُعد الاستقلال الاقتصادي يتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع. وتوضح النتائج أن أفراد العينة يمتلكون مستوى جيداً من الشعور بالاستقلال المالي والقدرة على إدارة شؤونهم الاقتصادية، إلا أن هذا المستوى ما يزال بحاجة إلى مزيد من الدعم من خلال تعزيز فرص الدخل المستدام وتطوير القدرات الريادية لضمان انتقاله من مستوى متوسط مرتفع إلى مستوى مرتفع فعلياً. ويتضح هذا من خلال الجدول (9).

الجدول (9): وصف وتشخيص وتحليل لبعد الاستقلال الاقتصادي

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
21. أشعر بأنني قادر على الاعتماد على نفسي اقتصاديًا.	3.388	0.915	27.01	67.76
22. تمكني من تحقيق دخل مستدام يحسن أوضاعي المعيشية.	3.425	0.818	23.88	68.50
23. أستطيع إدارة مشاريعي الاقتصادية بشكل مستقل.	3.45	1.011	29.30	69.00
24. الاستقلال الاقتصادي يتيح لي تحسين حياتي دون الاعتماد الكلي على الآخرين.	3.438	0.96	27.92	68.76
25. أشعر أن استقلالي المالي يعزز قدرتي على تحقيق أهدافي الشخصية والمهنية.	3.525	0.948	26.89	70.50
المجموع	3.45	0.93	27.00	68.90

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

ثانياً: عرض وتحليل نتائج المتغير التابع الحد من الفقر

وبناءً على ذلك، تتضمن هذه الفقرة عرضاً تحليلياً وصفياً لمتغير الحد من الفقر، من خلال استعراض أبعاده الرئيسة وتحليل فقراته بصورة تفصيلية، بالاعتماد على قيم الوسط الحسابي الموزون، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، والأهمية النسبية لكل فقرة، بما يتيح تشخيص مستوى توافر هذا المتغير وتحديد درجة أهميته من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة، تمهيداً لمناقشة نتائجه في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

1.عرض وتحليل نتائج بُعد الحوكمة والمساءلة: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبُعد (2.96) وبأهمية نسبية (59.15%) ومعامل اختلاف (31.56%)، مما يشير إلى أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى الانخفاض. وتعكس النتائج وجود قصور نسبي في مجالات الشفافية، الرقابة، والمساءلة، وهي عناصر أساسية لضمان كفاءة إدارة الموارد العامة وتحقيق العدالة في توزيعها. كما أن ارتفاع معامل الاختلاف يدل على تباين ملحوظ في وجهات نظر أفراد العينة، الأمر الذي قد يعكس اختلافاً في مستويات الثقة بالمؤسسات أو تفاوتاً في الخبرات المتعلقة بالتعامل معها. ويتضح هذا من خلال الجدول (10).

الجدول (10): وصف وتشخيص وتحليل لبعد الحوكمة والمساءلة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
1. المؤسسات توفر آليات شفافة لإدارة الموارد العامة.	2.913	0.911	31.27	58.26
2. هناك نظم فعالة لضمان مساءلة المسؤولين عن تنفيذ البرامج التنموية.	2.987	0.915	30.63	59.74
3. توزيع الموارد يتم بطريقة عادلة بين جميع الفئات المستهدفة.	2.975	0.851	28.61	59.50
4. هناك رقابة كافية على استخدام الموارد الاقتصادية لمنع الهدر أو الفساد.	2.913	1.002	34.40	58.26
5. المؤسسات تلتزم بالقوانين والمعايير أثناء تنفيذ سياسات الحد من الفقر.	3	0.987	32.90	60.00
المجموع	2.96	0.93	31.56	59.15

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

2.عرض وتحليل نتائج بُعد الفعالية المؤسسية: بلغ المتوسط الحسابي الكلي للبُعد (2.95) وبأهمية نسبية (59.05%) ومعامل اختلاف (30.53%)، مما يدل على أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى الانخفاض. وتشير النتائج إلى وجود قصور نسبي في كفاءة التخطيط والمتابعة وتنفيذ السياسات التنموية، بالرغم من وجود تقييم أفضل نسبياً لقدرة الأجهزة الحكومية على التنفيذ. كما أن ارتفاع معامل الاختلاف يعكس تبايناً في وجهات نظر أفراد العينة، ما قد يدل على تفاوت في جودة الأداء بين المؤسسات أو اختلاف التجارب الفردية في التعامل معها. ويتضح هذا من خلال الجدول (11).

الجدول (11): وصف وتشخيص وتحليل لبعد الفعالية المؤسسية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
6. الأجهزة الحكومية قادرة على تنفيذ السياسات التنموية بكفاءة عالية.	3.013	0.844	28.01	60.26
7. التخطيط الاستراتيجي للبرامج التنموية يتم بطريقة منظمة وفعالة.	2.925	0.932	31.86	58.50
8. المؤسسات تتابع تنفيذ السياسات لضمان تحقيق أهدافها.	2.875	0.9	31.30	57.50
9. هناك كفاءة في توزيع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية على المستفيدين.	2.962	0.914	30.86	59.24
10. المؤسسات تستطيع معالجة المشكلات والتحديات بسرعة وفعالية.	2.987	0.915	30.63	59.74
المجموع	2.95	0.90	30.53	59.05

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

3.عرض وتحليل نتائج بُعد الشمول والعدالة: بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.97) وبأهمية نسبية (59.35%) ومعامل اختلاف (31.78%)، مما يدل على أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى الانخفاض. وتشير النتائج إلى أن مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة حاضرة بدرجة متوسطة، إلا أن وجود معاملات اختلاف مرتفعة نسبياً يعكس تبايناً في تقييم المستجيبين، وهو ما قد يشير إلى تفاوت في تطبيق السياسات بين المؤسسات أو اختلاف في فرص الوصول الفعلي بين الفئات المستهدفة. ويتضح هذا من خلال الجدول (12).

الجدول (12): وصف وتشخيص وتحليل لبعد الشمول والعدالة

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
11. جميع الفئات، وخاصة الفئات الهشة، لها وصول متساوٍ إلى البرامج التنموية.	2.95	0.973	32.98	59.00
12. المؤسسات تعمل على تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات المختلفة.	3	0.975	32.50	60.00
13. هناك فرص متساوية لجميع المستفيدين للاستفادة من الموارد والخدمات.	2.975	0.908	30.52	59.50

14. السياسات التأهيلية تركز على تعزيز المساواة بين الشباب والفئات المستضعفة.	3	0.908	30.27	60.00
15. المؤسسات تضمن عدم التمييز في الوصول للبرامج التنموية.	2.913	0.951	32.65	58.26
المجموع	2.97	0.94	31.78	59.35

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

4.عرض وتحليل نتائج بُعد استدامة السياسات: بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.94) وبأهمية نسبية (58.81%) ومعامل اختلاف (32.52%)، مما يدل على أن هذا البُعد يتحقق بدرجة متوسطة تميل إلى الانخفاض. وتشير النتائج إلى أن الاستدامة المؤسسية للبرامج والسياسات التنموية ليست راسخة بالشكل الكافي، إذ تعكس القيم المسجلة وجود تحديات تتعلق باستمرارية البرامج، وتأثرها بالظروف السياسية والإدارية، فضلاً عن محدودية وضوح خطط المتابعة طويلة الأمد. كما أن ارتفاع معامل الاختلاف يعكس تبايناً ملحوظاً في تصورات أفراد العينة بشأن مدى تحقق الاستدامة الفعلية. ويتضح هذا من خلال الجدول (13).

الجدول (13): وصف وتشخيص وتحليل لبعد استدامة السياسات

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %
16. السياسات التنموية طويلة الأمد وتستمر بعد انتهاء فترة التمويل.	2.913	0.951	32.65	58.26
17. هناك خطط لمتابعة استدامة البرامج التنموية على المدى الطويل.	2.938	0.979	33.32	58.76
18. البرامج لا تتأثر بالتغيرات السياسية أو الإدارية المؤقتة.	2.913	0.911	31.27	58.26
19. المؤسسات تتبنى آليات لضمان استمرارية المشاريع التنموية.	3.013	0.981	32.56	60.26
20. السياسات تركز على النتائج المستدامة وليس الحلول المؤقتة.	2.925	0.959	32.79	58.50
المجموع	2.94	0.96	32.52	58.81

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

ثالثاً: فرضيات التأثير

فرضية التأثير الرئيسة (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر).

جدول (14) نتائج تأثير متغير التمكين الاقتصادي للشباب والحد من الفقر باستعمال تحليل الانحدار الخطي البسيط"

المتغير المستقل	معامل β	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة (0.05)	النتيجة
التمكين الاقتصادي للشباب -----> الحد من الفقر	**0.477**	**0.249**	**25.839**	**5.083**	**0.000**	**معنوي**

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برامج (SPSS) (Microsoft Excel).

أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن معامل الانحدار المعياري (β) بلغ (0.477)، وهو معامل موجب، مما يدل على وجود علاقة طردية بين التمكين الاقتصادي للشباب والحد من الفقر؛ أي أنه كلما ارتفع مستوى التمكين الاقتصادي للشباب تحسن مستوى الحد من الفقر. وكما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.249)، ما يعني أن التمكين الاقتصادي للشباب يفسر ما نسبته 24.9% من التغيرات الحاصلة في الحد من الفقر، بينما تعود النسبة المتبقية (75.1%) إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. وبلغت قيمة (F) المحسوبة (25.839)، وهي قيمة دالة إحصائياً، مما يشير إلى معنوية نموذج الانحدار ككل وصلاحيته للتفسير. أما قيمة (t) المحسوبة فقد بلغت (5.083)، وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، إذ إن مستوى الدلالة (Sig.) بلغ (0.000) وهو أقل من (0.05)، الأمر الذي يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1.أظهرت النتائج أن مستوى التمكين الاقتصادي للشباب جاء بدرجة متوسطة تميل إلى الارتفاع، مما يدل على وجود جهود ملموسة في دعم الشباب اقتصادياً، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المرتفع الذي يحقق الأثر التنموي الأمثل.

2.تبين أن بُعد الاستقلال الاقتصادي كان الأعلى بين أبعاد التمكين، في حين جاءت بقية الأبعاد (فرص العمل، تنمية المهارات، الوصول إلى الموارد، المشاركة الاقتصادية)

بمستوى متوسط، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز التكامل بينها لتحقيق أثر أقوى.
3.أظهرت نتائج المتغير التابع أن أبعاد الحد من الفقر (الحوكمة، الفعالية المؤسسية، الشمول والعدالة، استدامة السياسات) جاءت بمستوى متوسط يميل إلى الانخفاض، وهو ما يعكس وجود تحديات مؤسسية تؤثر في فاعلية جهود تقليص الفقر.
4.أثبت تحليل الانحدار وجود تأثير معنوي موجب للتمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الفقر، إذ فسّر ما نسبته (24.9%) من التغير في المتغير التابع، مما يؤكد أن تعزيز التمكين الاقتصادي يسهم فعلياً في تقليص الفقر، مع بقاء عوامل أخرى مؤثرة خارج نطاق النموذج.

ثانيا: التوصيات:

1.تعزيز برامج التدريب والتأهيل المهني وربطها باحتياجات سوق العمل المحلي بما يسهم في رفع كفاءة الشباب وزيادة فرص حصولهم على دخل مستدام.
2.توسيع نطاق التمويل والدعم الفني للمشاريع الريادية، مع تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل وصول الشباب إلى الموارد الاقتصادية.
3.تطوير آليات الحوكمة والرقابة والشفافية في تنفيذ برامج الحد من الفقر لضمان عدالة توزيع الموارد ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.
4.اعتماد سياسات طويلة الأمد تركز على استدامة المبادرات الريادية وعدم تأثرها بالتغيرات الإدارية أو السياسية المؤقتة.
5.تشجيع الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم منظومة التمكين الاقتصادي وتعظيم أثرها في تقليص الفقر بصورة مستدامة.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Adeoti, J. O. (2024). Youth entrepreneurship and economic empowerment in developing economies. Journal of Development Studies, 60(4), 1158–1172.
2. Adeleke, A., Adeyemi, O., & Ogunleye, O. (2023). Youth economic empowerment and poverty alleviation in Sub-Saharan Africa. African Development Review, 35(1), 1–12.
3. Alkire, S., Kanagaratnam, U., & Suppa, N. (2020). The global multidimensional poverty index (MPI) 2020. OPHI Working Paper. University of Oxford.
4. Alzate, M., Rodríguez, C., & Gómez, L. (2024). Youth economic participation and local development outcomes. Sustainability, 16(2), 1–12.
5. Ayuub, A., & Adam, M. (2026). Youth access to productive resources and sustainable livelihoods. International Journal of Social Economics, 53(1), 1–15.
6. Chioda, L., De Mello, J., & Soares, R. (2022). Jobs and poverty reduction: Youth inclusion in labor markets. World Bank Policy Research Working Paper. The World Bank.
7. Doho, G., Aliguma, L., & Ssekiziyivu, B. (2024). Education, skills development and youth productivity in emerging economies. Journal of Human Capital Development, 18(1), 65–82.
8. Fonseca, M., Mendez, R., & Lopez, J. (2024). Financial inclusion and poverty reduction strategies. Journal of Economic Policy Reform, 27(1), 1–14.
9. Glass, C., Das, M., & McMullen, J. (2020). Economic empowerment and youth entrepreneurship: Pathways to sustainable development. Entrepreneurship & Regional Development, 32(1–2), 1–15.
10. Hadri, A. (2024). Education investment and youth enterprise creation in developing countries. International Journal of Entrepreneurship and Innovation, 25(1), 70–82.
11. Muhammad, A. (2024). Youth empowerment as a development strategy in emerging markets. Journal of Development Policy and Practice, 9(1), 1–12.
12. Ravallion, M. (2021). Poverty and policy. Oxford University Press.
13. Ruja, I., Sumarmi, S., & Idris, M. (2024). Poverty alleviation strategies and

sustainable community empowerment. Journal of Social Policy Research, 14(1), 1–15.

14. World Bank. (2017). World development report 2017: Governance and the law. World Bank Publications.

15. World Bank. (2022). World development report 2022: Finance for an equitable recovery. World Bank Publications.

16. Zbiri, H. (2023). Multidimensional poverty and inclusive development approaches. Social Indicators Research, 165(3), 790–808.

17. Wafaa Al-Mahdawi. (2022). Tamkeen al-mar'ah iqtisadiyyan fi al-Iraq: Rafiat li-manhaj tamkini wa'id. Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 3(2), 95–104.

18. Saba Wahab, Hussein Hussein, & Saadoun Jathir. (2025). Musahamat al-munafasah fi da'm mashari' al-shabab al-mutawassitah wa al-saghirah wa al-mutanaahiyat fi al-sighar. Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 6(Special), 03–15.

19. Maryam Riyadh, & Mohammed Saleh. (2023). Al-masarif al-tijariyyah al-khassah wa subul al-hadd min mustawa al-faqr: Tajarib dawliyyah mukhtarah ma'a ishara khassah lil-Iraq. Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 4(3), 211–226.

20. Aws Al-Khattab. (2024). Qiyas wa tahlil athar ba'd mu'ashshirat al-shumul al-mali 'ala al-faqr: 'Ayyinah min al-duwal al-namiyah unmudhajan lil-muddah 2005–2020. Entrepreneurship Journal for Finance and Business, 5(1), 174–184.